



سوال

(29) أن شيخ الإسلام ابن تيمية، قد رد على ابن عربي أشد الرد، مع أنه قد نجا وخرج من الإجماع الراتقة

جواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثانها: أن شيخ الإسلام ابن تيمية، قد رد على ابن عربي أشد الرد، مع أنه قد نجا وخرج من الإجماع الراتقة، التي ملأ بها فصوصه وتفسيره، كما لا يخفى على من طالع فتوحاته المكية.
من عبده الضعيف الراجي لرحمة القوي أبي سعيد محمد محي الدين السلفي عفى عن ذنبه الجلي والنخعي المتوطن..... واليسمن سبحانه في السبيل.

الجواب بعون الوهاب بشرط صحة السؤال

و عليكم السلام ورحمة الله وبركاته!

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد!

اعلم انه اختلف العلماء في أمر الشيخ ابن عربي، واختلافهم في شأنه قديم، معروف في سالف الزمان، فذهب جمع منهم إلى تضليله بل تكفيره، نظر إلى ما خالف نصوص الشرع من أقواله في الظاهر، واعتباراً لما يصادم أحكام الدين من أحواله في باطن الأمر، ومنهم الإمام الحافظ ابن تيمية والعلامة الشوكاني في رسالته القديمة المسماة بالصوارم الحداد القاطعة لأعناق مقالات أرباب الإجماع (بذه الرسالة المحققة في مجموعة فتاواه الخطية، المسماة بالفتح الرباني، الموجودة في مكتبة المدرسة الرحمانية) رد فيها على الشيخ ابن الفارث وابن عربي وابن سبعين والتلمساني والجبلي وأتباعهم، ودامت في مسئلة وحدة الوجود، أول جمع أقواله وأحواله، وحملوها على محال مختلفة، فتوقفوا في أمره، نظر إلى علو شأنه ومرتبته في العلوم، ورفع درجته ومكانته في الكمالات الظاهرة والباطنية، ومنهم الشوكاني أيضاً، فإنه كتب بعد زمان في رسالته المتقدم ذكرها بالقطعة: "ليقول مؤلف هذا الرسالة غفر الله له، هونت إلى الله من جميع ما حوره فيها، مما لا يرضى الله عز وجل، وقد طالعت بعد تأليفها الفتوحات والفصوص، فرأيت للتأويل فيه مدخلا، لاسيما عند هؤلاء الذين هم خلاصة من عباد الله عز وجل، وكان هذه بعد تحرير الرسالة بزيادة على أربعين سنة، انتهى.

ولاشك أن تكفير رجل يقرب بالإسلام في العلن، ويعمل بأحكام الشريعة في الظاهر، ليس في شئ من الحزم والإحتياط، سيما إذا أمكن إثبات إسلامه بتأويل ساء نف محتمل قريب، وصرح جمع بانكار جميع الأقوال المنسوبة إليه، فقالوا: إن كثيرا من عبارات الفتوحات والفصوص وغيرهما من مؤلفاته، مدسوسة من أعداءه، وبزعم هؤلاء، بأن مخالفه أدخلتكم الكلمات الباطلة والأقوال الراتقة من الحق والصواب في تصانيفه، لينفر الناس عنه.

وأما نحن الذين جئنا بعد قرون متطاولة من الشيخ ابن عربي، وغيره من أمثاله، واطلعنا على أقوالهم وكما تم في كتبهم، فمنا عليهم من سبيل غير السكوت في أمرهم، والتوقف في شأنهم، وبهذه هو الأحوط عندي في حقيهم، قال تعالى: "تملك أمة قد غلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون"، (البقرة: 134) وقال: "والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإبنائنا الذين سبقونا بالأيان"، (الحشر: 1)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تسبوا الأموات"، (بخاري كتاب الجنائز باب إلى ما قد مر 3/258، حديث كى الفاظته بين: لا تسبوا الأموات، فإنهم أفضوا إلى ما قد مر) فلا ينبغي لأحد أن



”يجتزأ ويتجاسر على الضلیل رجل مقرباً للإسلام أو تضييقه أو تبديعه أو تكفيره، إلا بعد الاطلاع الواسع على جميع أحواله، والخبرة التامة على سيرته، ولا يمكن الوقوف على ذلك، إلا لمن عاصره من العلماء، ولمن جاوره وقرب منه في المسكن، أو لمن قرء من المتأخرين ترجمته المبسوطه في كتاب مفرد لترجمته، لمصنف مصنف أو كتاب عام جامع لتراجم المتقدمين، كوفيات الأعيان والدرر الكامنة والبدر الطالع وتاريخ بغداد وغيرها، فإن كان ضلله أو فسقه أو بدعه أو كفره أو تكلم فيه بشئ، رجل ممن كان شأنه ما وصفنا، فلا نثب في كونه ضالاً زانفاً عن الحق، وإن اساء القول فيه، وجره أحد بجره والنظر إلى بعض كلامه، من غير أن يقف على أحواله ومعتقداته وقواً كلاماً، فقد أقحم نفسه في محل خطر ونحوه، وبذلك الآن الرجل قد يكتب ما لا يوافق الشرع بهجلاً وعدم علمه ومعرفة وقصور فهمه، ولا يتحقق لأحد، ينيه على خطاه وزلاته، وهذا كما وقع من غير واحد من الأئمة، الخالفه لبعض الأحاديث الصحيحة في المسائل الشرعية، ومع ذلك لانسى الظن بهم، بل نقول: لعله لم يبلغهم الحديث، وإلا لما غافوه، وليس هذا الحسن الظن بهم، وقد يقع الرجل في الخطأ من جهة اجتهاده، مع كمال علمه ووفور فهمه، فنزل قدمه عن الحق، ثم قد يوفق الله للرجل إلى الحق والصواب أيضاً

والحاصل أنه لا يجوز التعجيل في الحكم لضلاله، بجره والنظر إلى بعض كلماته الزائفة، بل يجب التثبت في أمره، والتفتيش عن أحواله وسيرته، والبحث عن معتقده وإيمانه وعواطفه، فإن لم نجد أحداً من المعارف المطلع على أحواله جرحه، وجب علينا أن نتوقف في أمره، ونكل أمره إلى الله، وتتلوه قوله تعالى: ”تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، وأقضى ما يلحق لنا في هذا الباب، وغاية ما يجب علينا في هذه المسئلة، أن نقبل من أحوالهم ما يوافق الكتاب والسنة، ونترك بل نضرب بها الحافظ ما لا يكون كذلك، لأن كل أحد يخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتفق على ذلك أهل العلم قديماً وحديثاً، وهو الحق الحقيق بالتحقيق وباللغة التوفيقية“، (نواب صديق حسن خان قنوجي بهوپالي رحمه الله كانيال بھی کچھ اسی طرح کا ہے۔ وہ اپنے فتاویٰ دلیل الطالب الی اربع المطالب ص، 249، 250 میں فرماتے ہیں: ”ولأهل العلم خلاف قديم ومعروف عن ابن عربي ومنصور، ونظر إلى أقوالهما وأحوالهما المخالفة للشرع، تجرأ صرح إلى تكفيرهما، منهم الإمام العلامة الشوكاني رحمه الله في رسالته القديمة المسماة: الصواريح والحدود القاطعة لأعناق مقالات أرباب الإتحاد، روفيا على ابن الفارض وابن عربي وابن سبعين التمساني والجبلي وابنتا عجم، رداً مشبعاً في مسألة وحدة الوجود-

ونظر إلى علوشانهم ورفع مكانتهم في العلوم والكمالات، أول قوم ظاهرتلك الأقوال والأحوال وباطنها، وحملوها على حالة السكر وتوقفوا، ومنهم الشكافي في الفتح الرباني أيضاً، قال: ”طالعت الفتوحات والفصول فرأيت بالمتأويل فيه مدخلا، انتهى-

ولارب أنه ما دام يمكن إثبات الإسلام بتأويل، لماذا يكفر من يقرباً للإسلام، ويعمل بأحكام الشريعة في الظاهر؟ وأنكره جمع كون تلك الأقوال لبولاء، وحكموا بأن الأعداء والمخالفين دسوا تلك الكلمات في مؤلفاتهم، وألقنوا به، نحن الذين جئنا بعد قرون متطاولة من بولاء، لا سبيل لنا إلا السكوت، والعمل بالآيات: ”تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم، وقوله تعالى: ”والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، وبالحديث قال صلى الله عليه وسلم: ”لا تسبوا الأموات، الخ

أقضى ما في الباب، أن يوافق الكتاب والسنة من أقوالهم وأحوالهم نقله، وما لا يكون كذلك نتركه، لأن كل أحد يخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد اتفق على ذلك أهل العلم قديماً وحديثاً، وهو الحق الحقيق بالتحقيق وباللغة التوفيقية-

هذا ما عندي والله أعلم بالصواب

فتاویٰ شیخ الحدیث مبارکپوری

جلد نمبر 1

صفحہ نمبر 97



محدث فتویٰ